أهمية الدراسات السكانية واهم الظواهر السكانية

تتمثل أهمية علم السكان باعتبارها فرع من فروع العلوم الاجتماعية في الدراسة العلمية لسكان العالم من حيث عددهم وتوزيعهم في العالم، وا لبحث عن عوامل الزيادة أو النقصان او حتى الثبات ، والكثافة السكانية واسبابها، كما تعالج الخصائص الاثنية وحالات الزواج ، والطلاق والمواليد والوفيات ، الهجرة و والتوطين والعوامل المؤثرة على استقرار السكان وحركتهم ، وكذا إعادة توزيع السكان داخل الوحدات السكانية والاقاليم السكانية ، او المجموعات الدولية والإقليمية أو بين أجزاء وقطاعات الا قليم الواحد، كما تركز على بعض المشاكل التي تنبئ عن حالة السكان المادية والمعنوية ، مثل حالتهم الصحية ودرجة انتشار التعليم والوباء ، أو تفشي الأمية بينهم ، ومدى انتشار موجات الإجرام بين بعض فئات السكان ، وعن مدى ارتباط هذه الموجات بعوامل الفساد الاجتماعي، والأساليب الوقائية والعلاجية المعمول بها لمواجهة مشاكل هاته المشاكل والظواهر السكانية .

ان السكان في أي بلد كان هـو المورد البشري (الثروة البشرية) بما فيهم من يد عاملة و كفاءات عالية كالعلماء والباحثين والمفكرين، والقادة ولا يمكن أن نقارنهم بثروتهم الطبيعية فلولا البشر ما جادت الأرض بخيراتها وما انتشر العمران فيها، وما قامت بها حضارة أو مدينة وباقي أشكال العمران الأخرى حسب ابن خلدون .لذلك السكان هم اليد التي تعمر ، والتي تحرث الأرض وتسيّر المصانع، وهم يمثلون العقول التي تفكر وتبدع وهم القوة التي تحمي الوطن ، ولذلك لا عجب أن ينشأ بين العلوم ما يجعل السكان هم شغله الشاغل إذ يحسب حركتهم ويحلل تركيبتهم ، ويحصي عددهم ، ويستخرج من النسب والمعدلات ما يعين السياسي والاقتصادي والاجتماعي والباحث على فهم وتصور وحل مشكلاتهم.

واستخراج النسب، والمعدلات للمواليد والوفيات، والهجرة، وفئات الأعمار، والزيادة الطبيعية والزواج والطلاق، ونسب القطاعات القادرة على العمل، والإنجاب كل ذلك ضرورة اساسية لازمة لدراسة السكان والثقافي، بل والتقاء المصالح داخل الوطن الواحد وفي أقطار العالم بعضها بالبعض الآخر جعل الناس لا يفكرون إلا بمنطق الأرقام وهذا كان مفهوما

بالنسبة للسكان داخل بلد ما لكنّه في عالم اليوم الذي اختصرت فيه المسافات وأصبح الناس يتخاطبون ويتعارفون عبر وسائل التواصل الاجتماعي خاصة بعد أن أصبح نظام العولمة حاليا منذ عام 2000 هو النظام السائد في القرن الواحد والعشرين، ومع تشكل التكتلات الاقتصادية الكبرى في العالم أصبح أمرا ضروريا لكل مواطن يعيش في هذا العالم أن تكون له معرفة عن حجم السكان وتحليلهم ومعرفة افاقهم و توجهاتهم في أقطار العالم المختلفة بل إنّ البلد بعدد سكانه وتركيبة مجتمعه ونوعيتهم من الثقافة والصحة والتطور التقني والحضاري والعلمي.

ولهذا فالمهتمون بالعلوم السياسية يقيسون الأمم بهذا المقياس الدقيق العدد أو بمعنى حجم السكان فالبلد الذي تعداده خمسون مليون نسمة ليس كالبلد الذي تعداده خمسمائة مليون نسمة وهذا الأمر بديهي، فمن بين الملايين العديدة وطبقا لقوانين الاحتمالات الإحصائية لابد أن يخرج عدد لا بأس به من الأفراد ذوي العقول النيرة التي تمثل رأس مال الأمة. كما أنّ هناك نسبة معينة من هذه الملايين تشكل القوى العاملة في الدولة منهم العامل في المصنع، الأراضي والحقول، المناجم، المتاجر وقطاع الخدمات وو .... الخ ومختلف قطاعات الشغل والعمل، كذلك من الأفراد الذين يمثلون نسبة من قوات الدفاع عن الوطن تعمل كدرع يحمي الوطن ، حيث تقوم الدولة بتجنيد قوات الجيش البرية والبحرية والجوية والأمن الداخلي لتحقيق هذا الهدف. فقضية السكان ليست عددية فقط باحتساب عددهم وحجمهم فقط، وإنما المسألة أيضا أنّها تقدر السكان بمقدار صفتهم وحيويتهم منهم (المشتغلين)، وليس هذا فحسب بل أيضا بالعمر المتوقع للفرد ومقدار ما يعطيه للوطن من خلال مساهمته في الإنتاج القومي للدولة.فإذا كان عدد العاملين قليلا بالنسبة للسكان وأمد الحياة المتوقع وهم في ريعان الشباب، أو في مقتبل عمرهم كان عطاءهم لبلدهم قليلا إذ يعتبر أمد الحياة ومتوسط العمر للفرد عند السكان هو بالإضافة لعدد السكان المقياس الصحيح لحيوية الأمة وإنتاجها.

ولتوضيح ذلك نقارن بين متوسط عمر الفرد في اليابان والبالغ 80 عاما ، وبين متوسط عمر الفرد في جمهورية سيراليون والبالغ 34 عاما (إحصاء 1997) حتى وإنّ هذا الإحصاء تاريخه قديم لكن من باب المقارنة فقط بالنسبة لمتوسط العمر العام للسكان بين البلدين،

ومقارنة بين عمر الفرد في كندا 78 عاما وعمر الفرد الأوغندي 41 عاما لنفس السنة. حيث نجد الفرق في العطاء بين الفرد الياباني والكندي لزيادة طول العمر عندهما وبين قصر العمر عند الفرد الأوغندي والسيراليوني ، وهذه إحدى الخصائص الاجتماعية لمجتمع متقدم عن المجتمع النامي والمتخلف.

بمعنى آخر لا تقتصر مهمة الدراسات السكانية فقط على الاهتمام بالمعدلات والتغيرات وما إلى ذلك فحسب، بل إنّها تعنى بأسباب ونتائج هذه التغيرات، وهذا لا يعني أن نتجاهل لغة الأرقام وإنّما أخذها كأداة من أدوات البحث الجغرافي، لما لها من أهمية في تصوير الظواهر السكانية بطريقة أوضح.

كما تركز دراسة السكان على إيجاد وسائل التلاؤم بين الزيادة السكانية وسياسة الإسكان والعمل على تطبيقها كأسلوب تنظيم الأسرة وغيره من الأساليب التي يتم اللجوء إليها لمواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان.

وإذا كان كل علم يعمل بطبيعته لخدمة الناس، فإنّ الدراسات السكانية (علم السكان) تعمل لصالحهم بالدرجة الأولى بل أصبحت مهمة وجوهرية لمهندسي المباني ومخططي المدن

الظواهر الديموغرافية

تعرف الظاهرة السكانية الحدث السكاني بأنّه كل حدث يمكن أن يؤثر على عدد السكان، أو على تركيبتهم، وعند تكرار هذا الحدث يمكن أن ينشأ منه ما نسميه «الظاهرة الديموغرافية»، ويمكننا حصر الظاهرة الديموغرافية في الوفيات، الولادات، الزواج، الهجرة.

ويمكن لأي من تلك الظواهر أن تتفرع إلى ظواهر فرعية فمثلا يمكن أن تتفرع عن ظاهرة الوفاة العامة ظاهرة وفاة الأطفال، وفيات الأطفال الرضع، وفيات الأمهات، وفيات المسنين، أما عن ظاهرة الزواج فيمكن أن تتفرع عنها ظاهرة الزواج الأول، أو إعادة الزواج وتعدده.

يمكن النظر إلى الظواهر الديموغرافية من عدة أوجه نذكر منها:

الظواهر المدروسة و المشوشة : عندما ندرس ظاهرة ما كالزواج مثلا ظاهرة مدروسة لا نستطيع التحكم في ظاهرة ثانية يمكن أن تؤثر في النتائج كالوفاة، فنحن لا نعلم موقف الأفراد المتوفين من الزواج كونهم قد توفوا، فالوفاة هي الظاهرة المشوشة المرافقة احيانا بينما الزواج هو الظاهرة المدروسة.

ب- الظواهر الحيادية و السلبية: تتميز الظواهر السلبية بأنّها تخرج الفرد الملاحظ من مجال الملاحظة سواء بالوفاة، أو الهجرة الخارجية بينما تتميز الظواهر الحيادية بأنّها لا تخرج الفرد من مجال الملاحظة كظاهرة الزواج.

ت- الظواهر المتكررة و غير المتكررة: الظواهر المتكررة هي التي يمكن للفرد أن يعيشها أكثر من مرة كالزواج، والهجرة بينما الظواهر غير متكررة لا يتعرض لها الفرد إلا مرة واحدة كالوفاة، الولادة الزواج الأول، الهجرة الأولى.

مقاييس ومؤشرات قياسها:

1-الوفيات: تتضمن كلمة وفيات بمعناها العام أن حياة الكائن خاضعة للموت والفناء وتعد في الديموغرافيا عنصر هام من عناصر تغير السكان حيث تفوق في آثارها عامل الهجرة ، ولا يبدو أثرها في تغير حجم السكان فقط بل في تركيبه كذلك (المجتمع ا لاوروبي هرم والمجتمع الجزائري فتي) خاصة التركيب العمري حيث ترتبك الوفاة بمستوى التعمّر والذي يلقى التحكم في الوفيات قبولا أكثر ممّا يلقاه التحكم في الخصوبة، وقد شهدت معظم دول العالم انخفاضا في مستوى الوفاة بين سكانها في السنوات الأخيرة سواء الدول المتقدمة او السائرة في طريق النمو ، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى التقدم الطبي بنوعيه العلاجي والوقائي الذي بدأ في أجزاء قليلة من العالم ثم لبث أن إنتشر إلى بيقاع واسعة من أرجاء الكرة الأرضية وبعد الانخفاض في الوفيات من العوامل الرئيسية التي أدت إلى ظاهرة الإنفجار الديموغرافي والتي تعد أهم ملامح التاريخ البشري الحديث خاصة الدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية ويمكن الحكم على مستوى الوفيات السائد في أي مجتمع عن طريق بعض المقاييس المرتبطة والتي تستنتج معدل الوفيات الخام، معدل وفيات العمري ، معدل وفيات الأطفال ، معدل وفيات الرضع,

2-الخصوبة : الخصب كثرة الكلأ والعشب في مكان ما ، ومنه تربة خصبة ودهن خصيب ، أم لفظ خصوبة في الديموغرافيا فيطلق عليها للدلالة على ظاهرة الإنجاب في أي مجتمع سكاني والتي يعبر عنها بعدد المواليد الأحياء وينبغي التمييز بينها وبين القدرة على التوالد وهي التي يقصد بها القدرة الفيزيولوجية على الإنجاب ، أي القدرة الطبيعية على حمل الأطفال ، ويمكن المحقق من الخصوبة بواسقة إحصاءات المواليد إلا أنّه لا يستدل منها القدرة على التوالد أو الخصوبة الفيزيولوجية أو كما تسمى بالخصوبة الحيوية والتي لا يوجد لها قياس مباشر ،

وتختلف الخصوبة من مجتمع لآخر ومن مجموعة سكانية لأخرى داخل المجتمع الواحد وذلك نتيجة عدة عوامل اجتماعية واقتصادية ، وبيئية ومن هنا تكمن أهمية دراستها حيث يؤدي هذا الاختلاف في مستويات الخصوبة من بيئة لأخرى إلى أثر بالغ في حركات السكان ، وفي نواحي شتى من حياتهم وخاصة بعد أن أمكن السيطرة على الوفيات إلى حد كبير ، وللخصوبة أثر عميق في تركيب السكان العمري وذلك لأنّ ارتفاع مستواها يؤدي إلى زيادة التراكم العددي في قاعدة الهرم السكاني واتساعها، وحدوث ما يعرف بظاهرة التجديد (الشبابي) هذا يؤدي بالتالي إلى انخفاض مستوى نسبة كبار السن إلى مجموع السكان ، وهذا الاتساع في القاعدة والضيق في قمة الهرم السكاني للمجتمع .

فتعد الخصوبة من العناصر الرئيسية في دراسة السكان ليس فقط أنّها تفوق الوفيات والهجرة وبالتالي هي المحدد الرئيسي لنمو السكان بل أكثر صعوبة في فهمها عن الوفيات ، فبينما الوفيات تتميز بأنها حتمية بالصرورة ولا يمكن تجنبها فإنّ الخصوبة ليست كذلك ومن ثم فإنّها أقل ثباتا يمكن التنبؤ بها كما يمكن التحكم فيها.

كذلك فإنّها تكون أكثر تأثر بالعوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والنفسية وغيرها بالإضافة إلى ذلك فإن الوفاة تختلف عن الخصوبة في أن النساء يحملن في فترة زمنية محدودة من أعمارهن ومن ثم فإنّ زيادة عدد المواليد في عام لا يعني أنّ ستعقبه زيادة مماثلة في العام الثاني ، وتبعا لذلك فإنّ الخصوبة تتعرض للتغيرات في مدى قصير أكثر ممّا تتعرض له الوفيات وتقاس خصوبة الانسان بعدة مقاييس حسابية تختلف فيما بينها تبعا

للعمليات الإحصائية المتبعة للحصول عليها كما أنّ لكل منها مزاياها ، وعيوبها سواء من حيث الدلالة التي يبرزها وهذه المقاييس ندكر منها :

معدل المواليد الخام، معدل الخصوبة العام.

3- الزواج : هو اعتراف اجتماعي يقره المجتمع وله شرطان :العقد الشرعي والزفاف، ويعرّف الزواج على أنّه علاقة جنسية ومحضرا اجتماعيا عند شخصين أو أكثر بين جنسين مختلفين ويتوقع أن يستمر لمدة أطول من الوقت الذي يتطلب في عملية حمل وإنجاب الأطفال ، وتكاد العلاقة الثانية من أهم ما يميز الزواج طالما أنّه لا يتساوى في امتداده مع الحياة الزوجية . فاالزواج هو مؤسسة اجتماعية أو مركب من المعايير الاجتماعية ويحدد العلاقة بين المرأة والرجل ويعرض عليها نسقا من الالتزامات والحقوق المتبادلة الضرورية لاستمرار حياة الأسرة، وضمان أدائها لوظائفها ويقوم الزواج من الناحية البيولوجية استجابة للحقائق المتعلقة بالإنجاب البشري وتربية الأطفال واعتمادهم لفترات طويلة علة والدهم وحاجتهم إلى العناية الأبوية باستمرار.

إنّ أهم ما يميز الزواج البشري هو ارتباط الزواج بالأمومة ويتحذ الزواج في المجتمعات البشرية أشكالا وصورا متعددة.

يعد الزواج كذلك موضوعا للديموغرافيا من حيث تأثيره على السكان باعتباره سبيلا للإنجاب هذا من جهة ، ومن جهة أخر سن الزواج عند الافراد وكيف يؤثر على مستويات الخصوبة خاصة لدى النساء المتزوجات إذا تزوجن في سن متقدمة جدا ، أو تأخرن في الزواج وعليه نجد ان مؤشر سن الزواج يؤثر بالضرورة على مستويات الخصوبة للمرأة ومن ثم على عدد المواليد التي يكمن أن تنجبهن أنّ المواليد هي العامل الأساسي المؤثر على نمو السكان طبيعيا . تدرس ظاهرة الزواج وفق لمقاييس منها معدل الزواج الخام، معدل الزواج العام .

4-الهجرة : .

الهجرة ظاهرة كونية لا تقتصر على بني البشر ف ا الكائنات تهاجر من مكان لآخر وتعد الهجرة البشرية ظاهرة ديموغرافية واجتماعية قيمة جدا لازمت الإنسان منذ ظهوره على وجه

الأرض ولن تزول، ولا شك ان الهجرة تختلف تماما عن الخصوبة والوفاة فهي ليست حتمية مثل الوفاة، وليست ضرورية لبقاء النوع البشري مثل الخصوبة والتناسل وذلك لأنّها لا تعتمد على أساس بيولوجي.

يعرفها قاموس الديموغرافيا ثلاثي اللغات للأمم المتحدة «الهجرة مجموعة التحركات التي تكون نتيجتها تغيير مكان السكن للفرد ما من مكان ما يسمى نقطة انطلاق إلى مكان يسمى نقطة وصول» بالاعتماد على هذا التعريف يمكن القول أنّ الهجرة هي انتقال أو تحرك السكان من مكان لآخر أو منطقة جغرافية لأخرى و هي تغيير دائم او شيه دائم في مكان الإقامة بدون تحديد مسافة الإنتقال سواء كان إختياريا أو إجباريا، وبدون تمييز بين الهجرة الداخلية أو الخارجية. والهجرة تعد عنصرا رئيسيا من عناصر الدراسة الديموغرافية بذلك أنّها تساعد في الزيادة الطبيعية وتعد مصدرا من تغير حجم السكان، وإذا كانت الهجرة عاملا مؤثرا في نمو السكان فإنّها تؤثر في الخصائص الديموغرافية.

ان الهجرة ظاهرة جغرافية يتميز بها السكان على مر العصور تعكس ركبة السكان في مغادرة منطقة ما تصعب معيشته فيها إلى منطقة أخرى يعتقد بالإمكان العيش فيها بصورة أفضل وأحسن ، وليس في الهجرات الدولية بل في الهجرات المحلية الداخلية كذلك وعليه فالدوافع للهجرة قد تكون متشابهة يجمع بينها عدم الرضا عن البئية الأصلية للمهاجرين ممّا تحفزهم إلى الإنتقال نحو بيئة أكثر ملائمة ، وللهجرة أنواع متعددة زيتمبز كل منها بخصائص ديموغرافية خاصة إن كان يقصد بها عموما الانتقال الجغرافي من منطقة لأخرى. فللهجرة أنماط متعددة يتميز كل منها بخصائص ديموغرافية خاصة إذا كان يقصد بها عموما الانتقال الجغرافي من منطقة لأخرى وهي تنقسم إلى قسمين من حيث الدوام والاستمرار وهما الهجرة المؤقتة والهجرة الدائمة، ويوجد نوعين من الهجرة المحلية الداخلية، والهجرة الدولية الخارجية.

- الهجرة الداخلية: وهي عملية انتقال الأفراد والجماعات من منطقة لأخرى داخل المجتمع، أو إلى منطقة أخرى داخل الإقليم، وتختلف عوامل الجذب والطرد من المهاجرين لبيئة أخرى ، وتيارات الهجرة تأخذ اتجاهات مختلفة على رقعة الدولة وينظر للعوامل

الاقتصادية على انّها أكثر المؤثرة في الهجرة جذبا وطردا ، كذلك فإنّ العوامل الديموغرافية التي تستعمل في ارتفاع معدلات النمو السكاني ، وتزايد الضغط البشري .

وتعد الهجرة من الريف إلى الحضر أهم مظاهر الهجرة الداخلية خاصة في الدول التي أخذت بأسباب التنمية الصناعية حيث دفع بأعداد كبيرة من السكان الريفين إلى الاتجاه نحو المراكز الحضرية والتي غالبا ما تكون مراكز رئيسية للصناعة.

- الهجرة الخارجية (الدولية): وتشير إلى انتقال عدد من الأفراد من مجتمع إلى مجتمع آخر طالبا للعمل أو فرارا من الاضطهاد، أو تطلعا أحسن في الحياة أو غيرها وقد عرفت الهجرة الدولية موجات كبيرة ومختلفة عبر مختلف الأزمنة والأمكنة ولازالت حتى الآن من المسائل التي تشغل بال المجتمعات وبدأت تمس القوانين التي تنظمها إما بالتحديد أو المنع وتعين أصناف المهاجرين الذين يمكن قبولهم.